ما يستفيده السودان من تجربة الهند السياسية

منى محمود أبوبكر

تقديم:

كانت جمهورية الهند في السابق جزءاً مهماً من مستعمرات التاج البريطاني الذي استمر نفوذه منذ العام ١٨٥٨م إلى أن نالت استقلالها عام ١٩٤٧م، بعد إجراءات متعسرة وانقسامات قومية كبيرة. وقد قامت الدولة الهندية بعد الاستقلال بترسيخ نظام سياسي يقوم على مبادئ الممارسة الديمقراطية، وبناء نظام انتخابي حر في بلد نام ومتخلف اقتصادياً، يعاني من تبعات الاحتلال، وبه أنواع مختلفة من التعدديات، كمًا به نسبة عالية من الفقر والأمية.

أصبحت جمهورية الهند الآن، وبعد ستين عاماً من الاستقلال – كانت فيها العوامل المضادة للاستقرار السياسي فيه أقوى من تلك التي تدعمه – أكبر نظام ديمقراطي في العالم، ومن أكثر الدول النامية تميزاً في مسائل التماسك القومي. وقد نجحت في بناء نظام سياسي سلمي التداول يتمثل في ديمقراطية ليبرالية يبدو أنها نجحت إلى حد كبير في استيعاب الانقسامات الداخلية للمجتمع، وفي محاولتها لاحتواء التعدديات الاجتماعية المتناقضة. وفوق ذلك أصبحت جمهورية الهند دولة ذات اقتصاد ناهض ومزدهر نجح في أن يصنع الطائرات ويحتل المركز العاشر عالمياً عام ٢٠٠٦م.[١] وقد سجلت العديد من الإنجازات في هذه الفترة، مثل إحرازها أعلى معدلات النمو السنوية في العالم عام ٢٠٠٣م (حوالي ٨٪)؛[٢] كما أجرت أولى تجاربها

(١) Central Intelligence Agency (CIA): *The World Fact-book: 1- India, 2- Sudan*. Government Editions, Directorate of Intelligence, 2007.

(٢) تقرير التنمية في العالم: العام ٢٠٠٣م، إصدارات البنك الدولي، ٢٠٠٤م.

النووية تحت الأرض عام ١٩٧٤م، وأصبحت عضواً في نادي الدول النووية؛ وقامت بتطوير مجال تكنولوجيا المعلومات الذي أصبح يشكّل أحد أهم مقومات الاقتصاد الهندي الحديث، ويساهم بحوالي ١٣ بليون دولار سنوياً في عائدات الدولة. كما أنها تعتبر أكبر دولة مصدرة للمنتجات الإلكترونية في العالم إلى الحد الذي أسماه إدوارد لوك "ثورة الهند الهادئة".[٣]

من هنا جاء الاهتمام بهذه الدراسة من أجل محاولة استلهام الفائدة والاعتبار، خاصة في ظل الواقع السياسي الحالي في السودان، حيث تمر البلاد بمراحل حاسمة من تاريخها السياسي، ومحاولات بناء شكل الدولة الذي يتناسب مع تركيبتها الداخلية. فمن المفيد في هذه المرحلة أن نحاول دراسة التجارب المماثلة، خاصة الناجحة منها. ولعل تجربة الهند تعد أحد النماذج الجيدة في هذا المجال. وقد جاء التركيز على هذه التجربة من منطلق أن هذا البلد يحوي واقعاً شديد الشبه بالسودان، حيث يشترك البلدان في كثير من جوانب التاريخ الحديث، وبماضي غني بالحضارات والثقافات أسفر عن تعددية كبيرة في التركيبة الإثنية والاجتماعية للبلدين. وفي محاولة هذه الدراسة الكشف عن الدروس المفيدة من تجربة الهند الديمقراطية، نحاول كذلك استعراض المآخذ التي تحسب عليها، فلعل للمساوئ مثل ما للمنافع من عبرة وفائدة.

مما شجع أيضاً على إجراء هذه الدراسة، قلة التركيز البحثي السوداني على التجربة الهندية التي تعتبر عالمياً من أغنى التجارب وأكثرها قابلية للبحث والتمحيص، بل ومن أثراها دروساً وعبراً. وقد شكلت قلة الدراسات التي تجمع بين البلدين في

(٣) إدوارد لوك صحفي بريطاني كان يرأس القسم المالي لصحيفة الفاينانشيال تايمز في نيودلهي بداية هذا القرن، وقد ذكر هذا التعبير في كتابه: النهوض الغريب للهند الحديثة: ثورة الهند الهادئة، ترجمة فؤاد عبد الجبار.

مبحث واحد عاملاً إضافياً لإجراء هذا البحث، وذلك إضافة إلى قلة المعرفة بشكل عام، أو ربما قلة الاهتمام، بالتجربة الهندية من قبل الجانب السوداني، مما شجع على محاولة لفت الأنظار إلى هذه التجربة الثرَّة.

الهند والسودان:

تتمتع جمهورية الهند بعلاقات عميقة وقديمة مع أفريقيا والعالم العربي، ولا سيما السودان. فقد تأثر العرب قديماً بالحضارة الهندية من خلال التجارة، فكان التعامل التجاري طريقاً إلى الانفتاح الثقافي والاجتماعي. كما تأثرت تعبيرات الهند الثقافية بالحضارة الإسلامية التي أقامت العديد من الممالك وتولت حكم شبه القارة الهندية لعدة قرون أضحت معها الثقافة المحلية تتشكل من خليط من الحضارة الهندية والإسلامية. والآن أصبحت العلاقات التجارية بين الهند وأفريقيا (الصادرات والواردات) تقدر بـ ٤،٩٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٩م، ومن المتوقع أن يرتفع إلى ٥٥ مليار دولار عام ٢٠١٢م.(٤)

أما فيما يخص العلاقات الهندية بالسودان فقد أثبتت البحوث أن الحفريات الأثرية تدل على وجود علاقات تجارية بين حضارتي وادي الإنديز والممالك النيلية كانت تتم عبر ميزوبتاميا، ترجع إلى خمسة آلاف عام.(٥) تشير المخطوطات التاريخية كذلك إلى وجود الهنود في سنار في عهد الفونج، خاصة العلاقات التجارية في عهد الملك بادي الثاني حوالي عام ١٦٢٢م عبر ميناء سواكن في البحر الأحمر، وكانت تشمل الحرير والحلي وأدوات الزينة. كما اشتهرت التجارة الهندية في مدينة شندي،

(٤) القسم الإعلامي لسفارة جمهورية الهند بالخرطوم، حقائق عن الهند، ٢٠١٠م

(٥) عرفان أحمد، "الروح الشرقية المشتركة بين الهنود والعرب"، ديوان العرب، المحرك الالكتروني، أبريل ٢٠١٠م.

خاصة خشب الصندل والمنسوجات والحرير والبهارات التي كانت تستبدل بالذهب والجلود والجمال والخيل؛ كما توجد في المتاحف الهندية بعض المقتنيات التي أهداها بادي الثاني لسلطان المغول حاكم الهند آنذاك.(٦)

هناك الكثير من نقاط التشابه بين جمهورية الهند والسودان؛ كما أن هناك العديد من المجالات التي تمثل نقاط إلتقاء بين البلدين من حيث العادات والتقاليد والممارسات الثقافية والمفاهيم الاجتماعية والحياتية المختلفة التي تجعل المتأمل لها لا يملك إلا أن يقف متسائلاً عن الأصول المشتركة لهاتين الحضارتين، وذلك لكثرة تلك المتشابهات، بل وتطابقها في أحايين كثيرة، وذلك مثل الحنة والثوب الهندي (الساري) والزمام والخلال المستخدمة كزينة للمرأة؛ ومثل المفاهيم المحافظة السائدة تجاه الزواج والأسرة وإكرام الضيف، مما يحفز الباحث في هذا الموضوع أن يخصص لها مساحة بحثية منفردة في سانحة أخرى. أما المجال الذي يهمنا في هذا البحث، فسوف يتركز فقط على النواحي التي يتشابه فيها البلدان من حيث اللمحات التاريخية والسياسية والتنوعية.

تتميز الهند والسودان بالمساحة الجغرافية الواسعة، فهما أكبر دولتين في آسيا وأفريقيا على التوالي، وتعتبر الهند سابع أكبر دولة من حيث المساحة في العالم، وثاني أكبر دولة من حيث عدد السكان بعد الصين (يزيد على المليار ومائة مليون نسمة حسب موسوعة إنكارتا للعام ٢٠٠٧م). وقد أدت تلك السعة الجغرافية في البلدين إلى تنوع بيئي ومناخي وزراعي كبير، وإلى تجمع عدد كبير من السكان والأجناس واللغات والأديان، وشتى الأساليب الحياتية والمفاهيم بناءً على ذلك. أما شعبا البلدين فلا زالا يعانيان من مشاكل متشابهة أيضاً تتمثل في استشراء الفقر وارتفاع معدلات الأمية والجهل والأمراض.

(٦) Mona M. Abu Bakr, The Contemporary Results of British Colonialism on Religious Minorities in India and Sudan. Ph.D. Thesis, CPS, Jawaharlal Nehru University, India, 2004.

خضع البلدان لنفس المستعمر البريطاني الذي مارس سياسات متشابهة من حيث الهياكل الإدارية والسياسية المستخدمة في البلدين، وكذلك السياسات التي اتبعها في التعامل مع نزعات المقاومة الوطنية التي صاحبت نيل الاستقلال. ومن المعروف أن الهند كانت تعتبر مختبراً للسياسات البريطانية؛ فبعد نجاح التجربة في الهند سرعان ما تنقل إلى بقية المستعمرات. أما السودان فقد شكّل كذلك المختبر الرئيس لتجريب سياسات الإدارة البريطانية قبل تعميمها على أماكن أخرى في القارة الأفريقية.(٧)

وقد خاض شعبا البلدين تجربة طويلة من النضال السياسي ضد المستعمر. وفي ذلك الخضم اقتبس السودان الكثير من التجارب الهندية في الحركة الوطنية، مثل تجربة حزب المؤتمر القومي الهندي الذي كان يقود النضال ضد الاستعمار والتي انعكس أثرها بوضوح في تكوين مؤتمر الخريجين الذي تبنى الكفاح السوداني ضد الحكم البريطاني. وقد كان أسلوب غاندي وفلسفته مصدر إلهام للمثقفين السودانيين في استعمال شعارات مثل "نأكل مما نزرع ونلبس مما نصنع"، ولبس الدمور كتعبير عن التمسك بالهوية الوطنية، ومثل أساليب المقاومة السلمية كالعصيان المدني، ورفع المذكرات، وإصدار جريدة "صوت السودان" المستوحاة من صحيفة "صوت الهند" المعارضة للاستعمار. وقد شكلت تجربة الهند في الانتقال لمرحلة الاستقلال الذي نالته عام ١٩٤٧م نموذجاً طبقه الإنجليز لمنح السودان استقلاله عام ١٩٥٦م.(٨)

بعد الاستقلال وخروج المستعمر من السودان وإبان فترة الحكم الوطني الأول استعانت الدولة السودانية الوليدة بالكثير من الخبراء الهنود في شتى المجالات، مثل القضاء والتعليم والصحة والطب والعلوم البيطرية والزراعية، أمثال السيد ناير الخبير

(٧) أسامة عثمان، "السودان وانتخابات الهند: دروس وعبر"، Google Scholar، نيويورك، يوليو ٢٠٠٩م.
(٨) نفسه، ص ٣.

الزراعي الذي طوّر جينات المانجو التي تحمل اسمه الآن. كذلك القانون السوداني الأول الذي يستمد في كثير من فقراته بنوداً من القوانين الهندية. وقد تم نقل الكثير من التجارب الهندية للسودان قبل وبعد الاستقلال، مثل إنشاء خط السكة الحديد وزراعة النيم واللبخ وأشجار الكاسيا بغرض تزيين الشوارع؛ وتقرير السيد موريل الذي قدم بحثاً متكاملاً تم على أساسه إنشاء الجمعية السودانية للغابات عام ١٩٠١م؛ كما ساهم السودان في إنشاء أول أكاديمية عسكرية في الهند، وهي أكاديمية الدفاع الوطني الهندية، بدفع مبلغ مئة ألف جنيه.[٩] وقد كان السيد سوكومار سنق رئيس مفوضية الانتخابات الهندية وممثلها في السودان هو من قام بالإشراف على قيام أول انتخابات في السودان. كما قامت الهند بدفع التعويضات للبريطانيين في الخدمة المدنية عند عملية السودنة عام ١٩٥٤-١٩٥٥م. إضافة إلى ذلك، فإن الهند والسودان تعتبران من الأعضاء المؤسسين لمنظمة عدم الإنحياز في باندونج في إندونيسيا عام ١٩٥٥م، حيث لم يكن السودان قد نال استقلاله بعد. فقام الباندیت جواهرلال نهرو بإخراج منديله الأبيض وكتب عليه اسم السودان ليتم وضعه مع أعلام الدول المستقلة، فكان أول علم لجمهورية السودان؛ وأصبحت الهند بعد ذلك ثالث دولة في العالم يكون لها تمثيل دبلوماسي في السودان، وذلك في ١٦ أكتوبر ١٩٥٦م.

بعد الاستقلال ورث البلدان الكثير من أوجه الشبه في بنية الدولة الحديثة، والخدمة المدنية، ونظام القضاء، وتركيبة الجيش وعقيدته القتالية، وكذلك الزي الذي ترتديه قوات الحرس الوطني والجمهوري حتى الآن. كما أن الانتقال من الاستعمار أسس لدى البلدين نظاماً سياسياً مبنياً على التجربة البرلمانية البريطانية. أما الهند فقد

(٩) تقرير سفارة جمهورية السودان بالهند، نيودلهي، ٢٠٠٩م، ص ٢.

أصبحت من أكثر الدول النامية استقراراً سياسياً، ونهوضاً اقتصادياً، نجح في أن يحقق للبلاد نسبة مقدرة من الإكتفاء الذاتي. بينما ما زال السودان يعتمد على استيراد الطعام والعديد من السلع الأساسية. وعلى الرغم من أن سكان السودان أقل كثيراً من الهند، إلا أننا نجد ارتفاع معدلات البطالة في السودان (١٥ – ٢٠٪) مقابل (٧،٨٪) في الهند وفق إحصائيات عام ٢٠٠٦م.[١٠] أما سياسياً فما زال السودان يتعثر في تجارب وخيارات قد تعود به إلى نقطة البداية التي ظن الجميع أنها حسمت منذ الاستقلال.

وفوق كل ذلك، ورث البلدان واقعاً عدائياً من التعدد الإثني والديني والجهوي أسفر عن انفصال باكر في حالة الهند، حيث تم تقسيم البلاد مع استقلالها إلى دولتين هما الهند وباكستان. بينما استمر الصراع في السودان في صورة حرب أهلية بين الشمال العربي المسلم والجنوب الأفريقي المسيحي/الوثني حتى فترة قريبة، ولازالت تبعاتها ماثلة حتى اليوم. وقد رفض السودان في عام ١٩٥٦م الاقتداء بتجربة الهند في انفصال الدولة على أساس الدين والعرق، واختار الوحدة الوطنية، لكنه كما يبدو لم يتمكن من الاستفادة من التجربة الهندية في إدارة شئون الحكم في ظل هذه الوحدة التعددية. وقد بات الصراع الديني والإثني يهدد قومية الدولة السودانية، مما أدى إلى انفصال مماثل لما حدث في الهند بعد ٥٥ عاماً من الاستقلال.

جمهورية الهند: تعريف عام:[١١]

يتركز التعريف هنا على الجوانب التي تتشابه فيها جمهورية الهند مع السودان، خاصة من حيث التعدديات الكبيرة في التركيبة البشرية والاجتماعية والإثنية والدينية والثقافية.

(١٠) Central Intelligence Agency (CIA), op. cit.

(١١) للمزيد من المعلومات عن التركيبة الداخلية لجمهورية الهند انظر:

Institute of Culture, *The Cultural Heritage of India*, (7 volumes), Calcutta, 2003.

تعرف جمهورية الهند بأنها "مائدة من الأطباق السخية المقدمة في أوعية مختلفة".[١٢] أما الدستور فيعرفها على أنها جمهورية ذات سيادة، ديمقراطية اشتراكية علمانية؛ وهي أكبر دولة في جنوب آسيا، وتشتمل على معظم أراضي شبه القارة الهندية. تبلغ مساحتها ٣،٢٨٧،٢٤٠ كم٢ (١،٢٦٩،٢١٠ ميل)، وتمتد سواحلها على أكثر من ٧٠٠٠ كم (٤،٦٧١ ميل).

من أهم العوامل التي تميز جمهورية الهند عن الدول الأخرى هي التعددية البالغة في المجموعات الطائفية والعرقية، والتقسيمات اللغوية، والأديان، والعادات والتقاليد، والموروثات الثقافية، والطبقات (ما يقارب الألف طبقة اجتماعية). ذلك بالإضافة إلى الوسع الجغرافي والتنوع المناخي، واختلاف المستويات التنموية. فهي تعددية يمكن أن توصف بأنها مركبة لكنها منظمة (Mosaic not Chaotic).

إثنياً، ينتمي سكان الهند إلى عدد من المجموعات العرقية. أكبر مجموعتين عرقيتين من هذه المجموعات هما: الدرافيديون (Dravidian) الذين يمثلون أقدم الشعوب التي سكنت شبه القارة الهندية، ويعتبرون ثاني أكبر عرقيات الهند من حيث العدد. والأرجح في أصل الدرافيديين أنهم من شعوب البحر المتوسط من ذوي البشرة السمراء، وهم يمثلون ٢٥٪ من سكان الهند (٢٥٧,٥ مليون)، ويسكن معظمهم في جنوب شبه القارة.

والمجموعة العرقية الثانية هي مجموعة الهنود الآريون (Indo-Aryan) الذين وفدوا إلى الهند عن طريق البنجاب عام ١٥٠٠ ق.م من المناطق الجنوبية من روسيا الحالية، وتميزت عن الشعوب التي كانت تسكن الهند بلون بشرتها الفاتح. وتشكل هذه المجموعات الآن أكبر العرقيات، وتمثل ٧٢٪ (٧٤١,٦ مليون) من مجموع الشعب، ويسكن معظمهم في شمال الهند.

(١٢) شاشي ثاور، "ديمقراطية الهند في الستين من عمرها"، دورية بروجيكت سنديكيت، دار الخليج، أغسطس ٢٠٠٧م، ص ٢.

وتوجد مجموعات أخرى من السكان يتم تصنيفهم على أنهم قبائل التلال، ويوجد منهم ٣٠٠ قبيلة منغلقة على نفسها تمثل ٨٪ من السكان، وكبرى هذه القبائل هي جوند (Gond) وبيل (Bhil)، حيث يزيد عدد سكان كل منها عن مليون نسمة. إضافة إلى ذلك، توجد عرقيات أخرى صغيرة الحجم تمثل مجتمعة ٣٪ من السكان، وأهمها المنغوليون (Mongoloid).[١٣]

أما لغوياً، فتتكون الجمهورية الهندية من أربع مجموعات لغوية رئيسة، هي الهندو- آرية (Hindu-Aryan) والدرافيدية (نسبة إلى درافيديا – Dravidian) والأسترو- آسيوية (Austro-Asiatic) ولغة التبت الصينية (Tibeto-Chinese). ورغم أن اللغتين السنسكريتية والتاميلية أصيلتان في البلد بمعنى أنهما قد ظهرتا مع دخول شبه القارة الهندية السجل التاريخي، إلا أن الحكومة المركزية تعتبر الهندية (يتحدث بها حوالي ٤٠٪ من السكان – ٣٣٧ مليون) والإنجليزية اللغتين الرسميتين للاستعمال في المعاملات والمناسبات الرسمية. ويوجد حوالي ١٠٠٠ لغة تكتب بأربع وعشرين طريقة وما يفوق الـ ١٦٥٢ لهجة محلية مستخدمة في الهند، منها حوالي ٢٤ لغة لا يقل عدد المتحدثين بكل منها عن عشرة ملايين نسمة، مثل اللغة البنغالية التي يتحدث بها حوالي ٨٪ (٣٨ مليون) من السكان. كذلك تسود لغة التلوجو، والمارثية، والتاميلية، والأوردية، والكانادية، والماليالم، والسنسكريتية، والسندية، والكشميرية، والبنجابية، والأسامية، والنيبالية، والأورايا.

أما دستورياً فتعتمد الهند اثنتين وعشرين لغة رسمية للبلاد، وعددا أكبر من اللهجات. وقد لعبت هذه التعددية اللغوية دوراً مهماً في حركة التماسك القومي والتشكيل الولائي والجغرافي للبلد، حيث تم في ١٩٥٦م إعادة تقسيم الهند ولائياً حسب التوزيع اللغوي للسكان.

(١٣) *The Europa World Yearbook* Volume 1, London: Europa Publications Limited, 2001.

تتميز الهند كذلك بالتنوع الديني، حيث تُعتنق فيه تسعة أديان رئيسة وعدد كبير من الديانات الصغرى، ويوجد بها العديد من المجموعات العرقية. وتعتبر الهند أرض المولد لاثنتين من الديانات الكبرى المعتنقة عالمياً، وهما الهندوسية والبوذية، كما تعتبر المنبع لأحد أقدم الديانات على الأرض، وهي العقيدة الزورادیشتية.

يشكل الهندوس حوالي ٨٠,٥٪ (٨٢٧،٥٧٨،٨٦٨ مليون) من السكان. كما تعتبر الهند ثاني أكبر دولة إسلامية في العالم من حيث عدد المسلمين بعد أندونسيا، حيث تبلغ نسبتهم ١٣,٤٪ (١٣٨،١٨٨،٢٤٠ مليون)، أي ما يعادل سدس السكان. وتوجد أقليات دينية أخرى مثل المسيحيين ٢,٣٣٪ (٢٤،٠٨٠،٠١٦) والسيخ ١,٩٪ (١٩،٢١٥،٧٣٠) والبوذيين ٠,٧٦٪ (٧،٩٥٥،٢٠٧) والجينيين ٠,٤٠٪ (٤،٢٢٥،٠٥٣) والمجوس – أتباع زرادشت – (حوالي ٧٦,٣٨٣) والبهائيين (حوالي٥,٥٧٥) واليهود (حوالي٥,٢٧١)[١٤] وغيرهم. وتشمل هذه الأديان عدداً لا حصر له من التقسيمات الداخلية والملل والتوجهات العقدية.

أما التقاليد والعادات الثقافية، فهي متنوعة بتعدد الأعراق والمعتقدات والموقع الجغرافي. وهي تعكس انصهار ثقافات الشعوب الغازية عبر قرون من التعايش الذي تسطره الكثير من المعالم مثل التاج محل الذي شيده الإمبراطور شاه جيهان عام ١٦٢٩م، وهو أحد عجائب الدنيا السبع.

تتمثل تعددية الهند الثقافية أيضاً في تنوع الممارسات في الاحتفالات العديدة، خاصة الدينية منها، مثل احتفالات الألوان والأضواء والأزهار والتي تشكل جزءاً أساسياً من الحياة اليومية للمجتمع الهندي، وكذلك الاحتفال بمواسم الحصاد (بونغال)، واستقبال فصول العام المختلفة، وتغييرات المناخ، إلخ. نجد كذلك التقاليد

(١٤) Census of India, 1991: Religion: Table C-9, Part IV, B (II), Series I, New Delhi, 1996, pp. 4 -11; and Census of India, 2001: Data on Religion. Office of the General Registrar, India, 2007

العائلية الراسخة واللانهائية التي تعكس المحافظة على المفاهيم الأسرية الموروثة والتي تحكم كل جزء من ممارسات الحياة اليومية.

يزيد نظام الطبقات من تعددية وغرابة تنوع الطبيعة الهندية. يبلغ عمر هذا النظام أكثر من ألفي سنة؛ وفيه ينقسم المجتمع إلى العديد من الطبقات والفئات الاجتماعية المنفصلة عن بعضها البعض بحكم القانون والدين والعرف الاجتماعي السائد. وتعتمد كافة منظومة الحياة الاجتماعية للهندوس على فكرة الطبقات، ويسمى أيضاً "نظام الڤارنا" (Varna) – أي التقسيم على أساس اللون. وتوجد أعراف وقواعد تحكم الطريقة التي يتعامل بها كل واحد من أبناء طبقة معينة مع شخص من طبقة أخرى. فهناك جدار حديدي فيما يتعلق بالمسافة الاجتماعية والجسدية التي يجب الحفاظ عليها، وذلك في مسائل الأكل والشرب واللبس والزواج وكل الممارسات الحياتية الأخرى. وهذه الطبقات لا تحتك مع بعضها البعض، فالزواج والعمل والإقامة والتعليم وكل الممارسات الاجتماعية الأخرى، تتم داخل كل طبقة على حدة. وينقسم المجتمع وفق هذا النظام إلى أربع طبقات أساسية، هي من أعلى إلى أسفل: الطبقات العليا البيضاء المعروفة باسم "البراهميين" Brahmins (رجال الدين والعلماء)؛ الطبقة الحمراء، وهي طبقة "الكَشاتريا" Kashatriya (الجنود والنبلاء والحكام والإداريون)؛ الطبقة الصفراء، أي طبقة "الوَيشيا" Vaishya (الفلاحون والمزارعون والتجار وأهل الصناعات والحرف)؛ وأخيراً، الطبقة السوداء أو "السودرا" Shudra (العمال والنساجون وصانعو السلال والخدم، وبقية المجموعات الدنيا التي يعتقد أنها خلقت لخدمة الطبقات العليا، خاصة البراهميين).

تنقسم هذه الطبقات الأربع داخلياً إلى أعداد لا حصر لها من التقسيمات التي يفرضها قانون البراهميين، وتقول الإحصائيات بوصولها إلى ما بين ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ طبقة داخلية.[١٥]

(١٥) Hilary Standing and R. L. Stirvat, *Untouchables, Harijans: General Information.* New Delhi: National Publishing House, 1997, p. 3.

وتنعكس التعددية الهندية أيضاً في التنوع الموسيقي الذي يختلف باختلاف الموقع الجغرافي والتقاليد. تلعب الموسيقى دوراً كبيراً في عكس المنظومة التشكيلية للمجتمع واندماج التقاليد العديدة مثل موسيقى الكارناتيك في جنوب الهند، والهندوستاني في مناطق الشمال. هذا مع وجود العديد من الآلات والمعزوفات في كل أنحاء الجمهورية. مرافقاً إلى الموسيقى هناك أنواع عديدة من فنون الرقص مثل البهاراتاناتيام والأوديسي والرقص الديني، ورقصات رجال المعابد مثل رقصة الغومبا التي يؤديها الرهبان البوذيين في ولاية سيكيم أثناء احتفالات السنة البوذية الجديدة، ورقصات الملاحم الهندية التي تختلف باختلاف الزمان والمكان.

مما يضاف لكل تلك التعدديات، التنوع في حرية وطريقة التعبير. يوجد في الهند أكثر من ثلاثمائة صحيفة يومية مستقلة، وحوالي عشرة آلاف مجلة أسبوعية تصدر بالعديد من اللغات واللهجات الهندية، وقد ارتفع توزيع صحافتها اليومية من ٣،٦ مليون نسخة في عام ١٩٥٨م إلى ٢٩،٩ مليون نسخة في عام ٢٠٠٤م. تصدر هذه الصحف بمائة لغة، ومعظمها مملوك للقطاع الخاص. كما أن هناك أكثر من ثلاثين ألف مطبوعة دورية تصدر في الهند كل عام.[١٦]

تتوزع كل هذه التعدديات الهندية داخل إتحاد فيدرالي يتكون من ٢٨ ولاية وسبعة أقاليم اتحادية أقرها الدستور الهندي عام ١٩٥٠م. وقد كفل الدستور لكل هذه المجموعات الحريات العامة، كحرية الكلام والتجمع وتشكيل التنظيمات وممارسة الشعائر الدينية. كما كفل لكل شريحة خدمة ثقافتها الخاصة، وتأسيس المدارس التي تخدم هذه المساعي. وكذلك تكفل الدستور بضمان مبادئ وطنية عامة، مثل تكافؤ الفرص وحق الانتخاب لكل فرد بلغ الثامنة عشرة من العمر فما فوق.

(١٦) Mona M. Abu Bakr, op.cit.

تجربة الهند السياسية:

عرفت الهند البرلمان وممارسة الاقتراع منذ عام ١٩٢٠م الذي شهد أول انتخابات عامة في ظل الاحتلال البريطاني. وقد تم انتخاب أول جمعية تأسيسية في الهند عام ١٩٤٦م، وكانت مهمتها الأولى وضع دستور للبلاد، والثانية أن تتحول فيما بعد إلى برلمان مؤقت يمهد للانتخابات العامة. وعند الاستقلال في الخامس عشر من أغسطس ١٩٤٧م، وتجربة الانفصال الديني والإثني الذي أسفر عن انقسام القومية الهندية إلى دولتين مستقلتين، هما الهند وباكستان، كانت كل المؤشرات تنذر بفشل الدولة الجديدة؛ وقد وصف راماتشاندرا جوها في كتابه "تاريخ الهند بعد غاندي" تطبيق الديمقراطية آنذاك بأنه "أكبر مغامرة في التاريخ"، حيث ذكر أن بلداً فقيراً ومتنوعاً ومقسماً مثل ذاك لا يمكن أنْ يتحمل انتخابات حرة ونزيهة.(١٧) كما اتسمت تلك الفترة بمواجهة تحديات خطيرة متمثلة في إدارة دولة جديدة مترامية الأطراف من قبل حكومة قومية هندية لأول مرة منذ قرون، ومعالجة مشاكلها المتعددة مثل توابع الانقسام ومعالجة جراحات مجتمع تجاوز عدد قتلاه المليون، وبلغ عدد النازحين فيه ثلاثة عشر مليوناً، وما زالت آثار العنف الطائفي حية، وقد خسرت الدولة مليارات الروبيات نتيجة للأضرار التي لحقت بالأملاك؛ كما تواجه الدولة معضلات ضم "الولايات الأميرية" إلى الاتحاد الهندي، وإعادة تنظيم القوات المسلحة المنقسمة، وتنظيم الخدمة المدنية، والسيطرة على الاقتصاد بأشكاله المتعددة. يقول شاشي تاور: "كان الناس ليغفرون لهؤلاء الزعماء محاولة الاستئثار بسلطات دكتاتورية".(١٨) كذلك ذكر نورمان براون أن التقاليد السياسية الهندية تتسم بالتسلط، وأن الهند لم تشهد توحداً اجتماعياً وسياسياً إلا تحت النفوذ الأجنبي؛ وأن النظام الاجتماعي يتسم بالشدة والجمود،

(١٧) راماتشاندرا جوها، تاريخ الهند بعد غاندي، في: شاشي ثاور، مصدر سابق.

(١٨) شاشي ثاور، مصدر سابق، ص ٣.

ويحول دون الحراك الطبيعي اللازم لأي نظام ديمقراطي. هذا فضلاً عن الاختلافات اللغوية والعرقية والدينية.[١٩]

عندما أجريت الانتخابات البرلمانية الأولى في نهاية عام ١٩٥١م وبداية عام ١٩٥٢م، كان الأمر بالغ الصعوبة، فقد استمرت العملية الانتخابية لمدة أربعة أشهر (من أكتوبر ١٩٥١م إلى فبراير ١٩٥٢م)، وذلك لحداثة التجربة ولضمان نزاهتها، لكنها تمت بنجاح. وضم البرلمان حينئذٍ ٤٤٩ عضواً حصل منهم حزب المؤتمر على أكثر من ٧٠٪ من المقاعد (٣٦٤ مقعد). وقد واجهت اللجنة القومية للانتخابات صعوبات كبيرة في توفير موظفين مؤهلين لتغطية أكثر من مائتي ألف مركز انتخابي، وفي ترسيخ نظام فعال للرموز الانتخابية، حيث أن نسبة الأمية تتجاوز ٨٠٪ من الناخبين. وبين الانتخابات الأولى والانتخابات الأخيرة (الخامسة عشرة) التي تمت عام ٢٠٠٩م أصبحت الديمقراطية الهندية مثالاً يقاس عليه. فقد ظل التداول السلمي للسلطة ثابتاً ومستمراً بصورة منتظمة منذ عام الاستقلال وحتى اليوم. وفي الانتخابات الأخيرة بلغ عدد من يحق لهم التصويت ٧١٤ مليون مواطن هندي من بين عدد السكان الذي يفوق المليار؛ وشارك فعلياً في الاقتراع ٦٠٪ من المجموع الكلي للناخبين المسجلين (٤٢٠ مليون) بطريقة سلمية عبر أكثر من ثمانمائة ألف مركز اقتراع، وذلك على مدى شهر كامل. بلغت تكلفة هذه الانتخابات ثلاثة مليار دولار، مما يجعلها أكثر الانتخابات تكلفة في العالم.[٢٠]

(١٩) نورمان براون، أمريكا والهند وباكستان. كلمبردج، ماساشوستس: دار جامعة هارفارد، ١٩٣٥م.

(٢٠) www.indian-elections.com

فدرالياً،[٢١] تعتمد الهند نظاماً سياسياً ليبرالياً جمهورياً اتحادياً يتميز بوجود مركز قوي وولايات أضعف وذات حكومات محلية. كما أسلفنا، يتألف الاتحاد الفيدرالي من ٢٨ ولاية وسبعة أقاليم اتحادية، وهناك ما لايقل عن ١٨ ولاية يبلغ عدد سكانها أكثر من ١٠ ملايين نسمة. تنقسم كل ولاية داخلياً إلى مجموعة من الأقاليم تمثل الوحدات الأساسية في الحكومة ويحكم كل إقليم أحد كبار المسؤولين في الحكومة. تنقسم الأقاليم إلى وحدات أصغر حتى تصل إلى مستوى القرى الصغيرة. كما تقوم كل منطقة بترشيح وتنظيم لجان محلية تعنى بتطوير مرافقها المختلفة.

تمارس الحكومة المركزية سيطرة مباشرة في حكم وإدارة الأقاليم الاتحادية السبعة في البلاد، وهي الأقاليم التي تقع في أماكن نائية ومتخلفة اقتصادياً، وتنقصها الإمكانات الأساسية لتكوين حكومة محلية مستقلة، وذلك باستثناء مدينة دلهي العاصمة ومقر الحكومة المركزية، والتي تعتبر أحد الأقاليم السبعة. أما الولايات فيتم تشكيل حكوماتها بعد تكوين الحكومة المركزية، ولكل ولاية تشريع يحكم شؤونها الداخلية، وحاكم يعينه رئيس الجمهورية، ورئيس وزراء، هو الذي يملك السلطات الفعلية، ومجلس وزراء يدير شؤون الولاية. كما أن لكل ولاية مجلس تشريعي، بعض المجالس بغرفتين وبعضها بغرفة واحدة؛ وتتم الانتخابات فيها كل خمس سنوات.

أما السلطة التنفيذية، فتتكون من الرئيس ونائب الرئيس ومجلس الوزراء الذي يترأسه رئيس الحكومة. ويتحتم على أعضاء مجلس الوزراء أن يكونوا أعضاء في إحدى غرفتي البرلمان. وترتبط السلطة التنفيذية بالتشريعية ارتباطاً مباشراً.

رئيس الجمهورية هو أعلى سلطة تمثيلية في هرم الدولة، ويتم انتخابه (هو ونائبه) بطريقة غير مباشرة عن طريق هيئة انتخابية لمدة خمس سنوات، وتعتبر مهامه

(٢١) للتوسع في معرفة تجربة الهند الفدرالية انظر: www.indian-federalism.com

تشريفية. يتمثل دوره في الدفاع عن الدستور والمصادقة على القوانين والتعيينات المهمة مثل استقبال واعتماد المبعوثين الدبلوماسيين. هذا إلى جانب توليه منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة. لرئيس الجمهورية الحق في حل الحكومات الولائية وإعلان حالة الطوارئ. أما رئيس الوزراء فهو رأس الحكومة، حيث يملك أغلب السلطات التنفيذية. ويختاره نواب الحزب الحاكم أو أحزاب التحالف التي تملك الأغلبية البرلمانية.

تعتبر الهيئة القضائية جهازاً مستقلاً يترأسه رئيس المحكمة العليا، وتعتبر أعلى سلطة قانونية في البلاد، وتتمثل مهامها في قضايا المنازعات الكبيرة التي تحدث بين الولايات الاتحادية والسلطة المركزية. كذلك تملك صلاحية نقض قرارات المحاكم العليا الولائية. يوجد في الهند ثماني عشرة محكمة عليا، بعضها له صلاحيات اتحادية، وبعضها على ولاية واحدة فقط. أما في حال النزاع بين الهيئة التشريعية والهيئة القضائية يكون الاحتكام إلى رئيس الدولة.

تمتلك الهند أكبر عدد من الأحزاب السياسية التي تشارك في حملة انتخابية في العالم. يبلغ عدد الأحزاب في الهند ٥٥٠ حزباً، تتنوع أيدولوجياً وإقليمياً وطبقياً واجتماعياً ودينياً وإثنياً، إضافة إلى أحزاب الطبقات الدنيا. وتنقسم هذه الأحزاب وفق اللجنة القومية للانتخابات إلى أحزاب "قومية"، وهي التي توجد في أربع ولايات أو أكثر وعددها ٦؛ وأحزاب "ولائية" أو "إقليمية"، وهي التي توجد في أقل من أربع ولايات وعددها ٤٠؛ وأحزاب مسجلة يبلغ عددها ٥٠٤.[٢٢] أما الحكومة فتتكون من حزبين أساسيين واحد في الحكم والآخر يمثل المعارضة.

(٢٢) تقارير اللجنة القومية للانتخابات، ملفات الحكومة الهندية، نيودلهي، مارس ٢٠٠٦م.

ما يستفيده للسودان:

إذا تتبعنا التجربة الهندية فيمكن لنا الخروج بالعديد من الإضاءات لإمكانية الاستفادة من تلك التجربة، ولكن هنا نأخذ من ذلك ما نظنه مفيداً لنا في السودان، خاصة في الوقت الحالي.

١- الإيمان بالديمقراطية:

نجحت الهند في تثبيت واستدامة التجربة الديمقراطية، بينما فشل السودان في الحفاظ على النظام الديمقراطي الذي التزم به عند الاستقلال، حيث تعرضت الممارسة الديمقراطية فيه للعديد من الهزات التي أسلمت السياسة في البلاد للأنظمة الشمولية عبر إنقلابات عسكرية عدة مرات؛ في الوقت الذي ظلت فيه المؤسسة العسكرية في الهند بمنأى تام عن العملية السياسية وتلتزم فقط بمهامها الدفاعية والأمنية.

ومن أهم الأسباب التي أدت إلى وضع الديمقراطية الهندية في مسارها الحالي، القدوة الصحيحة، حيث أن آباء الهند ومؤسسي استقلالها، بداية من المهاتما غاندي، كانوا من القادة المؤمنين بالديمقراطية كمنهج حياة وسياسة دولة. كان جواهر لال نهرو أول رئيس وزراء للهند المستقلة وأكثرهم بقاءً في الحكم (١٩٤٧ – ١٩٦٤م) من أكبر المتمسكين بالنهج الديمقراطي، وقد عمل على تنشئة ورعاية المؤسسات الديمقراطية في البلاد والمناداة بالقيم الديمقراطية ومحاولة الالتزام بتطبيقها فعلياً في الحياة. كما أنه كان يدعو إلى احترام النظام البرلماني وحتمية حاكمية الدستور. أما عالمياً، فقد كان نهرو ينادي بضرورة فهم السلوك السياسي في الهند وفقاً لظروفه ووفق خصوصية وضعه الداخلي، وليس كما يمليه النموذج الغربي. وبهذا فقد أفرزت التجربة الهندية زعامات كارزمية استطاعت الصمود بالديمقراطية من حيث الممارسة والتنظير والموضوعية، مما أدى إلى قيام تنظيمات قادرة على إدارة الدولة الجديدة بكل مشاكلها، وإلى تلمس احتياجات المجتمع، مع وضع السياسات الاقتصادية الموازية لذلك.

إضافة إلى ذلك، فإن الديمقراطية في الهند تشمل الفقراء بصورة مركزة مثلما تنادي بمشاركة الأغنياء. المعلوم أن الطبقات الدنيا في الهند تشارك بنسبة عالية في الاقتراع واختيار ممثليهم. ومن نتاج ذلك، انتخاب السيدة مايا واتي – التي تنتمي إلى الطبقات المنبوذة – حاكمة لولاية أوتاربراديش لعدة مرات، وهي أكبر ولاية من حيث تعداد السكان (١٩٠،٨٩١،٠٠ مليون).

هناك عوامل متداخلة ساعدت على ترسيخ الممارسة الديمقراطية، مثل طبيعة الشعب الهندي وتقاليده المحلية المتسامحة. وقد استفادت الهند من النظام الإداري الحديث للاستعمار البريطاني، والذي ساهم في تدريب أعداد كبيرة من الشعب لكسب مهارات صبت في مصلحة التطور الديمقراطي. بهذا الصدد، يقول تاور:

> "رغم أن السياسة الهندية ليست محصنة ضد إغراءات الطائفية، إلا أن شعب الهند وطَّن نفسه على قبول الهند باعتبارها أرضاً تشتمل على العديد من الفوارق في الطبقات، والعقائد، والألوان، والثقافات، والقناعات، وحتى الأزياء والعادات، إلا أنها ما زالت تحتشد بكل ما تحمله من اختلافات حول إجماع ديمقراطي".(٢٣)

أما في السودان فإن النظام الإداري الحديث الذي أنشأه الإنجليز لم يسهم كثيراً في دعم التجارب الديمقراطية، ويعزى ذلك إلى طبيعة التقاليد السودانية القائمة على النظام العربي الأبوي "الباتريباركي" وروح البداوة الكامنة فيه، كما يذكر البعض. ورغم وجود بعض الزعامات السودانية من صفوة المتعلمين (مؤتمر الخريجين) التي كانت تؤمن بالديمقراطية، من أمثال اسماعيل الأزهري، لكن هيمنة البيوت الطائفية الكبرى في السودان بصورة كاملة على ولاءات الشعب السوداني كانت أقوى من صوت دعاة الديمقراطية.

(٢٣) شاشي تاور، مصدر سابق، ص ٥.

٢- السيطرة على النزعات الانفصالية:

مما يحسب سمة من سمات النجاح في الدولة الهندية، المقدرة الكبيرة على السيطرة على النزعات الانفصالية في المناطق المختلفة من البلاد، وهذا من أهم الجوانب التي تهمنا في السودان. وقد استفادت الهند من تجربة الانفصال الكبير التي تعرضت لها عند الاستقلال، ونتج عنها انفصال باكستان ثم بنقلاديش عن الدولة الأم، بالتصميم على عدم تكرار التجربة في أي جزء آخر من أجزاء الوطن. وبهذا فقد بذلت الكثير من الجهود في التشاور والتفاوض والتوصل إلى تسويات ترضي هذه الحركات، ومدارسة إشكالاتها عبر سنوات من التفاوض دون كلل أو ملل. نتج عن كل ذلك أن أصبح اليوم الكثير من زعماء هذه النزعات الإنفصالية ولاة لأقاليمهم وممثلين لشعوبهم في مراكز صنع القرار، بل وزعماء للمعارضة. وقد نجحت تلك السياسة في تهدئة الحركات الانفصالية، خاصة في مناطق تاميل نادو وميزورام والحركات الإسلامية الأصولية والمسلحة، وكذلك التوجهات الانفصالية في الولايات الأميرية في شمال شرق الهند، خاصة في تريبورا ومانيبور اللتين تدعيان التهميش القبلي.

من أهم الأمثلة للحركات الانفصالية الخطيرة، حركة السيخ التي تنادي بانفصال إقليم البنجاب لتكوين دولة مستقلة تسمى خاليستان على غرار دولة باكستان. وقد كانت مجموعة السيخ من المجموعات المتميزة اقتصادياً لدى الإنجليز. وإنفاذاً لسياسة "فرق تسد" قام الاستعمار بمنحهم فرصاً أكبر في الوظائف والجيش والإدارة، مع تخصيص مقاعد لهم في البرلمان؛ فأصبح السيخ يشكلون ٢٠٪ من الجيش الاستعماري منذ العام ١٩٢٥م. وبعد انفصال باكستان عن الهند تم تقسيم إقليم البنجاب بين الدولتين (٢،٠٧٤٢٠ كم^{٢} في الباكستان و٥،٠٣٠٣ كم^{٢} في الهند)،[٢٤] مما أدى إلى بعض الاختلال الديموغرافي في المنطقة.

(٢٤) رولي، ب. وأخرون، قصة البنجاب، الطبعة الثالثة. البنجاب: رولي بوكسه، ٢٠٠٥م، ص ٧٠.

بعد إعادة ترسيم الولايات الهندية على أساس لغوي عام ١٩٦٥م، أصبحت البنجاب ولاية ناطقة باللغة البنجابية وذات أغلبية سيخية، وأصبح السيخ ينادون بأنهم أمة مستقلة داخل الكيان الهندي، ونشأت جماعات مسلحة متطرفة يتزعمها بهندرانوال قامت بتجييش الشباب للمطالبة بدولة خالستان (سيخستان) المستقلة. وقد أدى ذلك إلى عملية البلوستار (Blue-Star) العسكرية التي تمكن بها الجيش الهندي من اقتحام المعبد الذهبي في يونيو ١٩٨٤م وقتل أكثر من ألفي انفصالي. كان نتيجة ذلك اغتيال رئيسة وزراء الهند أنديرا غاندي في نفس العام.

بعد ذلك قامت الحكومة الهندية بعقد العديد من المفاوضات والمناقشات مع السيخ، تم التوصل عبرها إلى مجموعة من الترضيات والحلول الوسطى بين الجانبين في المسائل الحاسمة، مثل منح السيخ صلاحيات كبيرة في الإقليم بموجب النظام الفيدرالي، خاصة في المسائل الاقتصادية والادارية. وبهذا تنازل السيخ عن فكرة الانفصال، وقبلوا التعايش السلمي داخل الهند، وأصبحت ولاية البنجاب تنتج ٥٦٪ من إجمالي إنتاج الهند من الأرز و٦٣٪ من إنتاج القمح.

تجربة انفصالية أخرى هي تجربة إقليم جامو وكشمير.[٢٥] فقد تسابقت بعد الاستقلال القوات الباكستانية والقوات الهندية لاحتلاله في خضم حرب الانفصال، فاحتلت الهند الجزء الأكبر منه (٥٣،٦٦٥ ميل مربع (٦٢٪ من مساحته))، واحتلت باكستان جزءاً (٣٢،٣٥٨ ميل مربع (٣٨٪ من مساحته))، ثم احتلت الصين الشعبية جزءاً ثالثاً بعد حربها مع الهند عام ١٩٦٢م. تعتبر الهند منطقة جامو وكشمير جزءاً من الاتحاد الهندي، باعتبار أن آخر حكامها قد قرر الانضمام إلى الهند إبان الاستقلال، بينما تعتبرها باكستان جزءاً منها باعتبار الغالبية المسلمة التي تسكنها، وذلك وفق اتفاقية تكوين باكستان من الولايات ذات الأغلبية المسلمة من السكان.

(٢٥) ستين ويدمالم، كشمير: الديمقراطية والعنف الانفصالي في الهند. اكسفورد، لندن: دار نشر جامعة اكسفورد ٢٠٠٢م.

وقد قررت الأمم المتحدة في أغسطس ١٩٤٨م أن للشعب الكشميري الحق في أن يختار بين البقاء مع الهند أو الانضمام إلى باكستان عن طريق استفتاء شعبي تشرف عليه الأمم المتحدة. ونصت قرارات الأمم المتحدة على انسحاب الجيشين الباكستاني والهندي من كشمير.

ترى الحكومة الهندية تقسيم كشمير بين الهند وباكستان واعتبار خط الهدنة الحالي حدوداً دولية. أما باكستان فقد سمحت للكشميرين في الجزء الذي تسيطر عليه بإنشاء دولة مؤقتة تطلق عليها اسم "كشمير الحرة" تحت الرعاية الباكستانية إلى حين ضم بقية الأراضي التي تتبع للهند والصين وتكوين دولة كشمير المستقلة. وهذا هو الحال منذ عام ١٩٤٨م إلى اليوم.

إن الدرس المستفاد في هذه الحالة التي قد تشبه كثيراً حالة منطقة أبيي في السودان، فهو النجاح في وقف الحرب لسنوات طويلة. رغم الاحتكاكات هنا وهناك إلا أن الهند قد نجحت في وقف انفصال جديد للوطن، ولكن مع استخدامها لنظرية "إعداد ما استطاعت من قوة"، وذلك بتطوير أسلحتها النووية وتحديث تسليح الجيش، مع الاحتفاظ بقوات كبيرة في المنطقة.

٣- استدامة وفاعلية الدستور:

تعتمد قوة الدولة على قوة دستورها ومدى حاكميته واستدامته. ويعتبر الدستور الذي يحكم جمهورية الهند الآن هو نفسه الذي وضعته الجمعية التأسيسية عام ١٩٤٦م، ويعتبر الركن الأساسي لكيان الدولة الديمقراطي؛ فهو الذي يحدد هيكلة الحكم، ويحدد الصلاحيات والمسؤوليات للحكومة والبرلمان، ويحدد حقوق الأفراد وواجباتهم ويحميها.

تمت إجازة الدستور الهندي في ٢٦ نوفمبر ١٩٤٧م، وأصبح كياناً حاكماً في ٢٦ يناير ١٩٥٠م. وقد تم وضعه بعد دراسات عميقة ومستفيضة استمرت أربعة

أعوام، ركزت على كل الدساتير العالمية لأخذ ما يمكن أن يواكب أصالة المجتمع الهندي وظروفه المحلية. وقد تم ذلك بواسطة الجمعية التأسيسية التي تم انتخابها من المجالس الولائية المنتخبة، وكانت تشمل ممثلين لكل الأديان والطبقات والقبائل المختلفة. وقد قامت الجمعية بتشكيل لجان لبحث كل بند من بنود الدستور، مثل لجنة الحقوق الأساسية، ولجنة شؤون الولايات. بعد ذلك كونت لجنة الكتابة الأولية لمسودة الدستور برئاسة الدكتور أمبدكر وستة آخرين، وتم تجهيز المسودة الأولى في ٤ نوفمبر ١٩٤٧م. ثم قامت اللجنة بعرضها على الجمهور على مدى عامين و١١ شهر و١٨ يوماً، أجريت بعدها عمل بعض التعديلات فيه قبل إجازته رسمياً. إن أهم ما يميز الدستور الهندي هو أنه القانون النافذ للدولة فوق كل القوانين الأخرى، ويقنن لكل مناحي الحياة، وأنه ثابت لا يتغير، بل يواكب تطورات الحياة بإجراء تعديلات في مواده المختلفة، وقد تم تعديله ١٠٨ مرة حتى الآن. وهو أحد أطول الدساتير المكتوبة في العالم، حيث يتكون من ١١٧،٣٦٨ كلمة و٢٢ جزء و٤٤٨ مادة و١٢ جدولاً و٥ ملحقات. وقد حرص المشرع ألا تتعارض مواده مع القانون الدولي أو المعاهدات العالمية، مما يجنب الدولة الكثير من المشاكل القانونية والاجتماعية.[٢٦]

للسودان أن يستلهم هنا أن أحد عوامل نجاح التجربة في الهند هو عدم التعجل في كتابة الدستور، حيث عكفت لجنة الدستور على التدارس إلى أن تمكن المشرع الهندي من الإلمام بكل حيثيات المواد الموضوعة وتناسبها مع المجتمع. كما أن الروح السائدة هي احترام حاكمية الدستور كأساس للدولة ولضمان سلطة القانون. إضافة إلى ذلك، فإن من أهم ما يجب أن يتوفر في الدستور هو صياغة نصوصه بأسلوب سلس ليسهل على المواطن العادي معرفة حقوقه وواجباته، كما يمكن طباعة نصوص الدستور في كتيبات يسهل الحصول عليها في كل مكان.

(٢٦) انظر: Government of India, The Constitution of India, Ministry of Law and Justice, 2007.

٤- المؤسسة العسكرية:

بالإضافة إلى ما تقدم، هناك عامل مهم في استمرارية وتقدم النظام الديمقراطي الهندي، ألا وهو وقوف الجيش بعيداً عن العملية السياسية، والحياد التام للقوات المسلحة والنظامية، وعدم إمكانية تدخل الجيش في السياسة أو توليه عنوة للسلطة؛ ذلك مع خضوع القوات المسلحة إلى قيادة مدنية منتخبة، مما أبعد الجيش عن ممارسة لعبة الانقلابات والتعدي على الحقوق السياسية.

اعتمدت الإستراتيجية العسكرية للدولة على الإمكانات المادية والتكنولوجية والبشرية للبلاد من ناحية، ومن ناحية أخرى على قدرات وإمكانات الدول المتنافسة معها أو المجاورة لها (خاصة باكستان والصين). وتتغير الإستراتيجية العسكرية للهند وفق الظروف السياسية والتوجهات الأيدولوجية الداخلية والإقليمية والعالمية. وينحصر دور الجيش الهندي في النواحي الأمنية والدفاعية وتأمين الحدود، خاصة بعد الحروب التي خاضتها الهند ضد باكستان بعد الاستقلال مباشرة، ثم مع الصين عام ١٩٦٢م، وتبعتها الحرب الهندية الباكستانية الثانية عام ١٩٦٥م، ثم الثالثة عام ١٩٧١م. وتبرر الهند امتلاكها للأسلحة النووية بنيتها ردع الآخرين عن استخدام هذه الأسلحة ضدها، ولتأكيد قدرتها على الانتشار وقت السلم والرد بفعالية عند الضرورة.

٥- اللجنة القومية للانتخابات:

هي لجنة مستقلة وذات كفاءة عالية، تم تكوينها وفق المادة ٣٢٤ من الدستور. يتم تعيين أعضاء هذه اللجنة بواسطة رئيس الجمهورية على أنْ تشمل عضويتها رئيس المحكمة العليا، وهي مسؤولة عن كل الانتخابات (الاتحادية والولائية) للبرلمان والولايات ومنصبي الرئيس ونائبه. تقوم هذه اللجنة بالتحضير ومتابعة العملية الانتخابية، وتحديد المرشحين وفق اللوائح، وتسجيل الأحزاب السياسية، ومراقبة

عملية الترشيح، ومراقبة الحملات الانتخابية، وتحديد الأموال التي يجب أن تصرف في الحملات، وتسهيل وتحديد طريقة تناول الإعلام للانتخابات، وتأمين المواطنين، وتنظيم مراكز الاقتراع، ومراقبة عمليات فرز الأصوات وعدها وإعلان النتائج. وهي مؤسسة ذات نفوذ، وتعتبر مسؤولة عن نزاهة العملية الانتخابية، ولها أن تستعين بقوات الشرطة والجيش والقوات الخاصة، وأن تعين موظفين للمساعدة في عمليات العد والفرز، كما لها أن تصدر القوانين المناسبة لذلك، مثل القانون الشهير بألا يتعدى مركز الاقتراع ٢ كيلو من سكن المواطنين. وقد تمكنت هذه اللجنة من إنجاح الانتخابات الأخيرة التي وصل عدد الناخبين فيها إلي ٧١٤ مليون في أكثر من ثمانمائة ألف مركز اقتراع، وتنافس فيها أكثر من ألف حزب، جلها من الأحزاب المحلية التي توجد في ولاية واحدة أو عدد قليل من الولايات.

أما في السودان فقد انشئت لجنة شبيهة في أول انتخابات سودانية، ولكن عدم الاستمرارية جعلها تفقد إمكانية أن تصير مؤسسة راسخة كما هو الحال في الهند. وقد انشئت لجنة أخرى في انتخابات عام ٢٠١٠م، ولكن بعد انتهاء الانتخابات ورفع التقارير الختامية أصبحت هذه اللجنة بدون مهام تذكر. أما اللجنة القومية للانتخابات في الهند فتتابع عملها طوال العام، وتقوم بمراجعة السجلات الانتخابية سنوياً بالتعاون مع مركز الإحصاء والسجل المدني، وذلك لإضافة الأشخاص الذين قد بلغوا الثامنة عشرة أو لحذف المسجلين الذين توفوا، ولتعديل السجل حسب دخول وخروج الناس من الدائرة المحددة لدائرة أخرى.

٦- هيئة التخطيط الاقتصادي:

تعد هيئة التخطيط الاقتصادي في الهند من أقوى الهيئات الحكومية، وقد انشئت عام ١٩٥٠م لتتولى إعداد خطط خمسية من أجل التنمية الاقتصادية في البلاد. غطت الخطة الخمسية الأولى الفترة من عام ١٩٥١م إلى ١٩٥٦م، والثانية

من عام ١٩٥٦م إلى ١٩٦١م، إلخ. تتكون هذه الهيئة من خيرة العقول الاقتصادية في البلد، وتعتبر الخطط التي تضعها خططاً غير قابلة للتغيير مع تغير الحكومات التي تعلن التزامها بالبرنامج الاقتصادي الموضوع. وتسير الهيئة وفق خطة متكاملة للإصلاح الاقتصادي التي تم الوصول إليها بعد مشاورة كل ذوي الاختصاص في السياسة والاقتصاد، وتتم عبر مراحل تلتزم كل حكومة بتنفيذ المرحلة التي تقوم بالحكم خلالها. تقوم الهيئة برسم السياسات الاستثمارية للقطاع العام، وتحديد أهداف وأولويات القطاع الخاص. وتتولى الوزارات المختلفة تنفيذ هذه الخطط، بينما تشرف الهيئة على مراقبة هذه الخطط وتنفيذها. وفي ستينيات القرن العشرين، تم تجميد خطة التنمية نتيجة لأزمات اقتصادية واجهتها البلاد، ثم استؤنفت بعد ذلك بشكل منتظم. وقد أنجزت الهيئة تسع خطط خمسية تنموية منذ ١٩٥١م وحتى اليوم. وتعمل الهيئة بشكل تكاملي مع هيئة المراقبة والمحاسبة العامة.

٧- الفلسفة الاقتصادية:

بدأت الهند المستقلة بتطبيق نظرية نهرو حول مبدأ التخطيط مع تكامل جهود القطاعين العام والخاص في التنمية، مما أدى لاتساع واستكفاء السوق الداخلي الهندي، لكنه أدى كذلك إلى ضعف قدرة الاقتصاد على التنافس في الأسواق الخارجية. ثم اتجهت بعد ذلك في سبعينيات القرن الماضي نحو تشديد القبضة الحكومية على الاقتصاد، وذلك باتخاذ العديد من حركات التأميم وتوسيع القطاع العام ليشمل إنتاج السلع الأساسية وغير الأساسية، مما أدى إلى انعزال الاقتصاد الهندي عن عمليات إنتاج وتدفق رأس المال العالمي في البلاد، وبهذا ازداد الاقتصاد الهندي بعداً عن المنافسة العالمية. وفي هذا الوقت بدأت التحولات الاقتصادية العالمية تفرض على الهند إعادة النظر في فلسفتها الاقتصادية التنموية التي تتبعها منذ الاستقلال، فبدأت بعض المحاولات خلال عقد الثمانينيات - خاصة في عهد راجيف غاندي - لمعالجة

هذا الوضع، لكنها قوبلت بمعارضة شديدة من قبل جماعات المصالح الداخلية، وذلك لأن هذه المحاولات لم تمس قطاعي البنوك والتأمين. وفي عهد رئيس الوزراء ناراسيما راو الذي كان فيه مانموهان سينغ وزيراً للمالية، قررت الحكومة التحول نحو الاقتصاد الحر، وإعادة هيكلة مساهمة القطاع العام في التنمية تدريجياً وعبر عدة مراحل. وبهذا تم تحرير الاقتصاد وفتحه أمام الاستثمار الأجنبي، بما في ذلك سعر صرف الروبية الهندية. تبع ذلك عدد من السياسات، مثل إصلاح قوانين القطاع المالي والنظام الضريبي، مع تطوير موازٍ للقوانين التي تحكم الأنشطة الاقتصادية في البلاد، ثم الاتجاه بقوة نحو نظرية الخصخصة منذ منتصف التسعينيات.

ساعد على كل ذلك تطور موازٍ في مجال التعليم الفني والتقني، بحيث أصبحت الهند أكبر دولة في العالم من حيث عدد التقنيين، مع انخفاض في أجور الأيدي العاملة، وتدني تكاليف المعيشة، مما شجع الكثير من الشركات الأجنبية، خاصة في مجال المعلومات للاستثمار.

الدروس المستفادة من سلبيات التجربة الهندية:

رغم ما ذكر من إنجازات الهند في مجالات عدة، إلا أن التجربة لا تخلو من بعض السلبيات التي لابد أن نتعرض لها في استعراضنا للدروس التي يمكن أن نستخلصها من هذه التجربة.

١- الفقر والأمية:

مثلما تعتبر الهند أكبر دولة ديمقراطية في العالم، فهي كذلك من أكثر الدول كثافة في عدد الفقراء (٤١٪ من السكان تحت خط الفقر). وهي كذلك ثاني أكبر دولة في العالم من حيث ارتفاع معدل سوء التغذية، خاصة وسط الأطفال (٤٧٪ من الأطفال).[٢٧] تعزى هذه الإحصائيات العالية إلى النظام الاجتماعي الطبقي القاسي

(٢٧) المحرك الإلكتروني للموسوعة الاقتصادية العالمية: الهند، ٢٠١٠م.

الذي يجعل نسبة كبيرة من المجتمع تعاني الفقر والانسحاق. كما أن نصف سكان الهند ما زالوا أميين، مما يشكل أحد أكبر المعوقات للديمقراطية من حيث مقدرتها على إيجاد معادلة مرضية بين حق المواطن العادي ومتطلبات السوق.

٢- الفساد وعدم الكفاءة:

تشهد الهند نسبة عالية من الفساد على مستويات عدة. كما تعتبر الحكومة من أكثر الحكومات بيروقراطية في العالم، حيث تستعمل ٣ ملايين موظف في المركز و٧ ملايين في الولايات، كما أن ٢٥٪ من المعلمين و ٤٠٪ من موظفي الصحة يسجلون غياباً كاملاً عن المدارس والمصحات. وتعد هذه النسب من الأسواء في العالم. وقد قامت الحكومة باتخاذ العديد من الإجراءات مثل منع الوسطاء والمفاوضين والسماسرة وتشجيع الإعلام لكشف حالات الفساد.

٣- أولويات الصرف:

يشكل الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية ١٤٪ من عائد الناتج المحلي، وتقوم الدولة بدعم معظم السلع من الجازولين وحتى الطعام. أما خدمات المياه والكهرباء فتعتبر مجانية بالنسبة للمزارعين. غير أن ٣٩٪ من الكيروسين المدعوم تتم سرقته. ويعتبر الإشكال هنا في أن الصرف والدعم يعتبر أقل بكثير في المجالات الحيوية مثل الصحة والتعليم والبنى التحتية، حيث أوردت تقارير منظمة اليونسكو أن الهند تعتبر من أقل الدول في العالم صرفاً على التعليم العالي.

٥- الأمن والنظام:

تواجه الهند العديد من حالات العنف الديني والاجتماعي، والهجمات الإرهابية، وعنف الطبقات والمرأة. تم إنشاء العديد من المنظمات المعادية للإرهاب والعنف. الطريف في الأمر أن العديد من السياسيين الهنود لهم حالات فضائح فساد، بل وبعض القضايا الجنائية. ففي استطلاع قامت به صحيفة واشنطن تايمز حول الساسة

الهنود، خلصت إلى أن ربع عدد أعضاء البرلمان البالغ ٥٤٠ عضواً لهم ملفات جنائية، بما فيها الاتجار بالبشر، والاغتصاب، والاختلاس، بل وحتى القتل.

خاتمة:

يتضح مما سبق أن التجربة الهندية في مجملها تعتبر تجربة سياسية ناجحة في شتى المناحي، وذلك لاستمراريتها وتقدمها وتحقيقها الكثير من الاستقرار السياسي والاجتماعي للشعب، ونسبة مقدرة من الازدهار الاقتصادي. كذلك فهي تجربة غنية وملهمة بالرغم من المشكلات التي مازالت تواجهها، مثل الفقر والفساد والولاءات الطبقية والدينية الحادة. وقد ساعد تكرار تجربة الانتخابات في المركز والولايات ونظرية التعلم من الأخطاء في إنضاج التجربة، وفي مساعدة الدولة على تجاوز مشكلات متعددة عبرت بها إلى مراحل الظهور، بل والمنافسة العالمية.

ما يمكن اعتباره من أهم إنجازات التجربة الهندية هو موازنة التنمية الاقتصادية والسياسية مع عدم محاباة إقليم دون الآخر، مما ساعد على ديمومة ورسوخ التجربة مع الزمن.

أما فيما يخص السودان، فإن التجارب السياسية المعاصرة تطرح العديد من القضايا والتساؤلات، وتحتاج إلى الكثير من العمل لمعالجة التعددية في المجتمع وتحقيق الأهداف المنتظرة منها، مثل الاستدامة، والاستقرار السياسي، والتداول السلمي للسلطة، وحل مشكلات المجتمع من تهميش وفقر ونزاعات داخلية. و اليوم يواجه السودان وضعاً حرجاً نتيجة لتفجر العديد من الصراعات، خاصة المسلحة منها كما في دارفور، والتسويات الهشة للنزاعات كما في قضايا الحدود ومشاكل الجنوب وجبال النوبة وشرق السودان، الأمر الذي يتطلب مرونة عالية في التعاطي مع رغبات وتطلعات المجموعات السكانية والثقافية المختلفة.